

رسالة ملكية الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط

وجهه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 ذي الحجة 1418 الموافق 27 أبريل 1998، رسالة الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد بمراكش من 25 الى 27 أبريل 1998.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد إدريس الضحك
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في بداية الجلسة الافتتاحية للملتقى

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا بالغ السرور أن قمعتن مملكتنا الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يسعدنا أن تشمل أشغاله مساهمات رعايت ونحيط المشاركين فيه بصادق ترحيبنا وموقور عنايتنا تعبيراً عن جلالتنا عن المكانة الرفيعة التي يحتلها موضوع حقوق الإنسان في فكرنا وسياستنا، إذ ما فتئت نتجاوب مع كل نداء يتعلق بحقوق الإنسان التجاوب التلقائي ونحيطه بالدعم المنشود، وهي سجية من سجايانا ورثناها عن أسلافنا وقيم حضارتنا العريقة ومكوناتنا الثقافية والروحية. وقد ترجمنا هذه العناية السابعة بحقوق الإنسان في دستور مملكتنا وفي مختلف تشريعاتنا ومواقفنا، ومنها

الالتزامات الدولية التي صادفت عليها أو المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إلى العديد منها.

ومما يبعث على الارتياح أن يبادر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعمل تحت الإمرة لمباشرة لجلالتنا إلى تجسيد روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل العالم بذكره الحسين وذلك بتنظيم هذا الملتقى المتوسطي الأول للمؤسسات الوطنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا ومساهمة المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، وكلها مؤسسات يحددها العزم الوثيق لتنمية حقوق الإنسان في الفضاء المتوسطي تعزيزاً منها للمؤسسات الدولية العاملة على حماية تلك الحقوق وتنسيبها.

إن بلدنا الذي يحتل موقعاً مهماً على خفاف البحر الأبيض المتوسط، كان وما يزال وفيه لمبادئ حقوق الإنسان وكرامته، وقد ناضل نضالاً مرهوقاً من أجل استقلاله واستعادة حقوقه بقيادة رائد التحرير والدنا المغفور له جلالة محمد الخامس. وما إن أحرز المغرب على استقلاله حتى ألقى جلالتهم مهتم وضع أنظمة ديمقراطية على كاهل حكومته. فكان المغرب سابقاً إلى تكريس الحرية النقابية ووضع قانون الحريات العامة والأخذ بمبدأ التعددية السياسية والشفافية والديمقراطية وحاطة كل الفئات الجديدة برعاية الدولة بالشروط اللازمة لتوفير كرامتها. واستمريراً في هذا النهج التوحيدي، فمتنا منذ اعتلائنا عرش مملكتنا بتطوير التشريعات وتدعيم المؤسسات ووضع الآليات الكفيلة بتأمين حقوق رعايانا هذه الحقوق التي نص عليها دستور 1962 وحظي التنصيب عليها دستور بعناية خاصة في كل مراجعة دستورية.

لقد أردنا أن نقدم صرح دولة عصرية هي دولة القانون، أي دولة الحق

الذي يعلم ولا يعلم عليه، وهي الدولة التي تحمي الحريات وتستبعد ما يتنافى مع حقوق الإنسان من تشريعات وممارسات، وهكذا أخذت تلك الحقوق في دستور 1992 البعد العالمي عندما نص الدستور على تثبيت الملكية المغربية بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً، وأناط بنا بوصفنا أميراً للمؤمنين أمانة صيانة حقوق وحريات المواطنين والمجماعات والهيئات، قممنا رعايانا من الوسائل القانونية لصون كرامتهم واندفاع عن حقوقهم إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها.

وإمعاننا منا في تحصين تلك الحقوق والحريات من كل انتهاك ممكن أنشأنا ضمن حكومتنا وزارة مكلفة بحقوق الإنسان ووزارة أخرى مكلفة بالأشخاص المعاقين .

كما أنشأنا المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين تجاه الإدارة، واضعين نصب أعيننا ضمان حقوق الإنسان طبقاً لما يمل به علينا ديننا الخفيف وقيم حضارتنا العريقة عبر كل المؤسسات القانونية والمدنية. وفي هذا السياق جاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مستقلة عن الحكومة تشغل سائر تراث المجتمع المغربي . وتتمتع بالشخصية المعنوية اللازمة، لكي تكون وسيلة قانونية فعالة للدفاع عن حقوق المواطنين ضد أي خروقات ترتكب من جهة الإدارة أو السلطة .

وقد جعلنا تسير هذا المجلس منوطاً بجعلنا ليتبوأ المكانة العالية التي نريدها له وحملناه أمانة مساعدتنا على إحقاق الحقوق والاندفاع عنها، ملقين عليه مسؤولية التحقيق في كل ما يعرف عليه من أشكال الانتهاكات لوضع الحقوق المشروعة في نصايها بكل نزاهة وشفافية ووضوح. وقد كان هذا المجلس في مستوى هذه المسؤولية لتحل بفضيلة الحوار وانكسار

عنى القضايا المرصوعة بين يديه بدرسها بكل تجرد ونزاهة، تطبيقاً لتوجيهاتنا وتحقيقاً لهدفنا المأمول؛ وهو استكمال كل مكونات دولة القانون.

وفي هذا السياق عبرنا باقتراح من هذا المجلس التشريعات المشافهة مع مقتضيات حقوق الإنسان المضمونة في المواثيق الدولية. ومن المعلوم أن هناك من الانتهاكات للحقوق ما يرجع إلى تصرفات الأفراد وأننى ما جبل عليه البعض من أنانية واثرة أو ميل إلى العنف أو روح عدوانية، وهنا يكون للثقافة والتربية لدور الفعّال في دعم ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع، وأتب لمسؤولية الجميع. فكلنا راع وكل منا مسؤول عن رعيته في محيطه المباشر كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا سرا فيه أن تخصيص الحقوق في عطاياها المتعددة؛ رهين بتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية هي المنهج الكفيل بتحقيق ذلك، إذ بدونها لن يكون للإنسان أي أمل في ممارسة تلك الحقوق. وهنا نحن نرى مناطق من العالم تعصف بها الصراعات العرقية المتأججة بفعل الفقر والجهل والبطالة بحيث يستعصي إرساء دولة القانون وتوفير احترام حقوق الإنسان في مناخ محروم من تنمية طاقاته البشرية وتوجيهها للتوجيه السليم في خلال الأمن والسلم ومن الإقرار بهذه الضرورة يكتسي لقادركم الأول هذا طابع خاص إذ كثيراً ما تكون معوقات توفير حقوق الإنسان تتجاوز إمكانيات الحكومات والجماعات. من هنا تصبح المؤسسات الوطنية للتنمية حقوق الإنسان والتي أصبحت تتعزز على المستوى الوطني والجهوي أداة فعالة في ترجمة تطلعات المنظمات الحكومية وغير الحكومية

الى واقع ملموس باعتباره تمثل كل شرائح المجتمع المدني لأنها قادرة على تقديم كل ما يحتاج إليه من آراء استشرية وآليات للحوار المحصول في هذا الشأن.

وإن حوض البحر الأبيض المتوسط لواعد بأن يكون خير منبت للحوار الجاد والتعاون المثمر في هذا المجال لأن له من التراث الحضاري ما يضمن له النجاح ويؤهله ليكون نموذجاً لغيره، فعلى ضفافه ترعرعت حضارات وثقافات إنسانية ونشأت علاقات دولية ثمرجية وكن فضاء للسبادلات التجارية والثقافية القائمة على أساس التعديش الثقافي والديني والحضاري الذي مارست شعوبه في ظل هذا التعايش حقوقها الإنسانية أفراداً وجماعات. ولهذا فالأمل معقود عليكم في أن يسترجع هذا الحوض المتوسطي ما عرفه في الماضي من ازدهار وعرفته شعوبه من علاقات مثمرة وتعايش فعال وتضامن في إحقاق الحقوق الإنسانية المشروعة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لعنى يقين أن مشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية وعدة شخصيات أخرى عرفت بالتزامها بالرسالة النبيلة ومحملها للهمة السامية المتمثلة في تكريم الإنسان لحماية حقوقه وتطويرها كاشندوية السامية للأمم المتحدة حقوق الإنسان السيدة ماري روبسون وغيرها من مناصري قضية حقوق الإنسان لكفيلة بأن تعطي هذا الملف كل أسباب النجاح والتوفيق.

إن لقاءكم هذا يأتي مباشرة بعد طفرة تاريخية حققتها مملكتنا قمزت بمسيرة ديمقراطية زائدة ارتكزت على تراضي وتوافق كل الفعاليات السياسية في البلاد حول ما طرحناه عليه من اقتراحات تتعلق بتعديل الدستور وتطويره وتوقيع عدد من المرائيق الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية بين أطراف الإنتاج والأحزاب السياسية من جهة أخرى، واقترح العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للاستحقاقات السياسية وإجراء الانتخابات الجماعية والمهنية والتشريعية كانت نتيجتها تحقيق تجربة الشاوب وتكريس حقوق المواطن المغربي في اختيار من يمثله ويتولى تدبير شؤونه العامة.

وإنه ليسعدنا أن تعيشوا معنا أجواء الحماس الوطني لتعميق هذه الاختيارات الديمقراطية المكرسة لحقوق الإنسان في بلدنا .
وفقكم الله وكلل نسايبكم بالنجاح .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

:حرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة 26 ذي الحجة عام 1418 هـ
موفق 24 أبريل سنة 1998.
مالك الحسن الثاني
ملك المغرب